شهد عام ٢٠١٦ بؤادر هامة تفيد بتحقيق تقدم في مجالي الأمن الغذائي والتغذية مع إبداء الالتزام تجاه التنمية المستدامة. وعلى الرغم من ذلك، تُمثّل التحديات الناجمة عن التغيير الجذري الذي يجتاح المشهد السياسي والاقتصادي والديمقراطي (السكاني)، الزخم الدولي الداعم لجدول أعمال التنمية المستدامة (sustainable development agenda). ومع استمرار تسارع وتيرة التوسع الحضري (urbanization) عبر كافة أنحاء العالم، يتفاقم ومعدلات متزايدة، مستوى تعقيد قضايا الفقر وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية باعتبارها مشكلات ذات صبغة حضرية. ويؤدي هذا التحول السريع إلى تغيير النظم الغذائية وإعادة تشكيل السلاسل الغذائية - ابتداءً من صُغرى المزارع إلى كُبرى سلاسل المتاجر الحديثة. وفي سبيل تحقيق تقدم للأمام، يتعين على السياسات والاستثمارات الهادفة إلى القضاء على الجوع وسوء التغذية، مراعاة احتياجات السكان الفقراء في المناطق الحضرية، بالإضافة إلى إقامة روابط قوية بين منتجي الأغذية في المناطق الريفية من جهة والأسواق القائمة في المناطق الحضرية من جهة أخرى، بما يدعم الفئات السكانية في المناطق الريفية والحضرية على حد سواء.

استعراض عام ٢٠١٦

إنمائية إقليمية ذات تأثير ونفوذ ولكن على نطاق ضيق. وأكدت "مجموعة البلدان السبعة" (G7) مجدداً التزامها بإدراج مسألة التغذية ضمن قائمة أولوياتها مع تقديم المساعدة لإجمالي ٥٠٠ مليون نسمة في البلدان النامية من أجل النجاة من غائلة الجوع ودرء سوء التغذية وذلك بحلول عام ٢٠٣٠. وقد قامت "مجموعة البلدان العشرين" (G20)، بتسليط الضوء على الأهمية التي تكمن في مجال الابتكار في القطاع الزراعي من أجل بلوغ التنمية المستدامة. وتعهّد المجتمع الدولي بتجديد موارد "المؤسسة الإنمائية الدولية" (International Development Association) عند مستوى قياسي يبلغ ٧٥ مليار دولار أمريكي لمساعدة الفئات السكانية الأشد فقراً. وفي إطار فعاليات "مُنْتدى الثورة الخضراء الأفريقية" (African Green Revolution Forum)، تعهّد الزعماء الأفارقة، والشركات، والجهات المانحة الرئيسية بتوفير مبلغ يتجاوز ٣٠ مليار دولار أمريكي، لدعم قطاع الزراعة في أفريقيا بما يكفل زيادة مستوى الانتاج ومعدل الدخل ونسب التوظيف لدعم المزارعين والمزارعات من أصحاب الحيازات الصغيرة والشركات الزراعية المحلية.

التقدم المحقق والتحديات الراهنة على المستوى القطري

اتخذت بعض البلدان على أساس فردي إجراءات هامة وجديرة بالاعتبار في شأن السياسات المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية في عام ٢٠١٦. ومن ضمن هذه الإجراءات، أقر "الكونجرس الأمريكي" "قانون الأمن الغذائي العالمي" (Global Food Security Act)، والذي يدعم أهداف التنمية المستدامة. وقد اعتمدت "فرنسا" حزمة من الإجراءات الرامية إلى مكافحة هدر الغذاء. كما أعلنت "الصين" عن تخصيص استثمارات في القطاع الزراعي تبلغ قرابة ٤٥٠ مليون دولار أمريكي بهدف زيادة الانتاجية الزراعية وتعزيز مستويات الدخل في المناطق الريفية. وأطلقت "مالاوي" سياسة زراعية وطنية جديدة تهدف إلى تحسين مستويات الدخل وتعزيز الأمن الغذائي ودعم التغذية الصحية، كما واصلت "الهند" تطبيق "قانون الأمن الغذائي" (Food Security Law) الصادر في عام ٢٠١٣، والذي يحرص على تخصيص حبوب غذائية مدعومة لصالح ٨٠٠ مليون نسمة من سكانها. وعلى الرغم من ذلك، تسببت الصدمات الطبيعية التي تم التعرض لها، إلى جانب استمرار اندلاع الصراعات وتعاقد أعداد اللاجئين واللاجئات، في تفاقم قضيتي الجوع وسوء التغذية اللتين طال أمد المعاناة منهما في بعض الأجزاء من العالم. وفي منطقة "غرب أفريقيا"، تعرضت

تم رصد بعض المؤشرات الإيجابية في عام ٢٠١٦، وذلك على الرغم من استمرار الركود الاقتصادي العالمي للعام السادس على التوالي. وعلى نحو غير مسبوق في التاريخ الحديث، فقد تراجع عدد من يعيشون في فقر مدقع دون نسبة ١٠ في المائة من تعداد سكان العالم، ومن المتوقع أن ينخفض المعدل العالمي لنقص التغذية (global rate of undernutrition) دون نسبة ٢١ في المائة. وتجدر الإشارة إلى خفض "بنجلاديش" مستويات الجوع من نسبة ٣٣ في المائة إلى نسبة ١٦ في المائة منذ أوائل حقبة التسعينات من القرن الماضي، كما أحرزت "نيوبيا" مزيداً من التقدم الهائل، والذي يتجلى في خفض مستوى الجوع من نسبة ٧٥ في المائة إلى نسبة ٣٢ في المائة. وعلى الأرجح، فقد ساهمت الاستراتيجيات الشاملة والبرامج المتكاملة الرامية إلى الحد من معدلات الجوع وسوء التغذية، إلى جانب الجهود التي بُذلت من أجل تحسين وتنوع انتاج المحاصيل في إحداث هذه التحسينات. وفي ذات الوقت، استفاد المستهلك من تراجع أسعار الغذاء على المستوى العالمي للعام الخامس على التوالي وذلك نتيجة زيادة العرض.

التزامات دولية

أدت التطورات الرئيسية التي شهدتها السياسات العالمية في عام ٢٠١٦ إلى حشد الزخم نحو تحسين الرفاهية البشرية والبيئية. وتأهب العالم لتنفيذ جدول أعمال التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (Agenda for Sustainable Development) والذي يتصف بالطابع الطموح الصادر عن الأمم المتحدة والانطلاق نحو بلوغ أهداف التنمية المستدامة (Sustainable Development Goals). وجددت الأمم المتحدة التأكيد على التزامها بالحد من الجوع وسوء التغذية عن طريق الإعلان عن "عقد العمل من أجل التغذية" (Decade of Action on Nutrition) خلال الفترة من عام ٢٠١٦ إلى عام ٢٠٢٥. ومع سريان "اتفاق باريس بشأن تغيير المناخ" (Paris Agreement on climate change)، تعكس الالتزامات التي تعهّدت بها الأمم المتحدة بشأن العمل في مجال المناخ، أهمية حاسمة بالنسبة لمجالي الأمن الغذائي والتغذية. وبالإضافة إلى ما تقدم، فلقد انبثقت تطورات إيجابية من قبل منتديات دولية ومجموعات

التوسع الحضري والأمن الغذائي والتغذية الصحية

تتفاقم قضايا الفقر وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية باعتبارها مشكلات حضرية عبر جميع مناطق العالم بمعدلات متزايدة. وتنتقل الأعباء الناجمة عن سوء التغذية - بما في ذلك استمرار قضية نقص التغذية لدى الأطفال واستعصاء مشكلة نقص المغذيات الدقيقة - إلى المدينة. فعلى سبيل المثال، تؤثر قضية تقزم الأطفال في الوقت الراهن على طفل واحد من بين كل ثلاثة أطفال في المناطق الحضرية. وبين الأشخاص البالغين، تركز ازدياد معدل السمنة والبدانة على المستوى العالمي في مناطق حضرية. ويواجه سكان المناطق الحضرية ممن يعانون من وطأة الفقر، ولاسيما من قاطني الأحياء العشوائية غير الرسمية، تحديات لا نظير لها في مجالي الأمن الغذائي والتغذية والتي تحول دون إتاحة أطعمة مُغذية؛ وحماية اجتماعية؛ ومرافق ملائمة تكفل توفير إمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي وسبل النظافة العامة. ويقتضي تحقيق الأمن الغذائي في المناطق الحضرية إلى توفير موارد نقدية، نظراً لتسبب نقص الموارد النقدية في إلحاق الضرر بالفقراء، ولاسيما النساء، وذلك نتيجة فرط الاعتماد على فرص عمل تصنف بالتذبذب ويغيب عنها طابع الاستقرار في القطاع غير الرسمي. وفي إطار العديد من البلدان النامية، تُنفق الأسر المعيشية التي تقطن مناطق حضرية وتعاين وطأة الفقر المدقع ما يتجاوز ٥٠ في المائة من موازنتها في غرض توفير المواد الغذائية. وفي كثير من الأحيان، تُخفق شبكات الأمان التي تعاني المحدودية على المستويين الرسمي وغير الرسمي في توفير الحماية لصالح الفقراء، كما تتفاقم المشكلات المتعلقة بمجالي الأمن الغذائي والتغذية نتيجة غياب بيانات معيشية صحية ومؤاتية، ولاسيما في الأحياء العشوائية الفقيرة.

وبالإضافة إلى ما تقدم، تقترن البيانات الحضرية بظاهرة تحول أنماط التغذية (nutrition transition) - التحول نحو زيادة معدل استهلاك الأغذية الحيوانية المصدر والسكر والدهون والزيوت والملح والأغذية المُصنعة (الأغذية المُعالجة) - والتي تحدث بوتيرة سريعة في المُدن والبلدان مقارنةً بغيرها من المناطق. ويتسبب هذا التغيير الحادث في النظم الغذائية في ارتفاع معدلات الإصابة بالبدانة والسمنة والأمراض المتعلقة بالنظم الغذائية، بما في ذلك على سبيل المثال، مرض السكري وأمراض القلب. وفي المعتاد، تتسبب النظم الغذائية المُتاحة في متناول اليد والتي تتوفر بأسعار مُعتدلة، ولاسيما بالنسبة للفئات التي تعاني الفقر وتقع في مناطق حضرية، في الإضرار بصحة الإنسان. ويجب تصميم السياسات الغذائية على نحو يؤدي إلى تغيير البيئات الغذائية في المناطق الحضرية (urban food environments) - التي تُسبب "البدانة" في المعتاد - على نحو يكفل زيادة معدل إتاحة النظم الغذائية الصحية مع تهيئة بيئات داعمة وصحية لصالح الفقراء في المناطق الحضرية. ولا يقتضي هذا التوجه فقط توثيق التعاون مع الجهات الفاعلة في الحلقة النهائية من سلسلة القيمة الغذائية المعنية بتجارة التجزئة، بما في ذلك على سبيل المثال سلاسل المتاجر (محلات السوبر ماركت)، وإنما يتطلب أيضاً إقامة الروابط مع المنتجين في المناطق الريفية.

تعزيز الروابط بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية

يتمثل أحد العوامل الحاسمة التي تكفل القضاء على سوء التغذية على أساس مُستدام، بالإضافة إلى تلبية أهداف التنمية المُستدامة الأخرى، في إقامة روابط بين المنتجين الزراعيين في المناطق الريفية من جهة والأسواق الحضرية من

عشرة (١٠) ملايين نسمة لمستويات حادة من انعدام الأمن الغذائي في عام ٢٠١٦. كما تسببت الأحوال والأحداث الجوية المرتبطة بظاهرة "النينيو" (El Niño weather event) خلال الفترة ما بين عام ٢٠١٥ وعام ٢٠١٦ في تواضع المحاصيل في العديد من البلدان في كافة أنحاء العالم. وفي "اليمين"، تعرض ما يقرب من نصف السكان لمستويات مرتفعة من انعدام الأمن الغذائي جراء اندلاع الصراع في المقام الأول، كما اقتضى الوضع امداد عدد يتراوح بين أربعة (٤) إلى خمسة (٥) ملايين نازح ونازحة من "سوريا" التي تمزقت بفعل الحرب، بمعونات غذائية عاجلة على مدار العام. وعلى الرغم من مساهمة المعونات الانسانية في دعم العديد من الحالات التي تتعرض لاحتياج ماس وعاجل للحصول على معونات، لاتزال قابلية التأثر والتضرر من انعدام الأمن الغذائي المُزمن (chronic food insecurity) تُثير القلق. وتُخيم العديد من التحديات الجديدة بظلالها على عام ٢٠١٧. وبينما تميل التوقعات إلى ارتفاع معدل النمو، يتسبب الغموض الذي يكتنف الوضع الاقتصادي، إلى جانب تغير النماذج السياسية في البلدان المتقدمة والبلدان النامية على حد سواء، في ضبابية الرؤية إزاء آفاق التنمية العالمية وذلك بمعدلات تفوق الوضع السائد خلال السنوات الماضية.

التوسع الحضري في دائرة الضوء

ويسلط تقرير السياسات الغذائية العالمية لعام ٢٠١٧ (Global Food Policy Report 2017) الضوء على التحديات الفريدة من نوعها والفرص غير المسبوقة الناشئة عن ظاهرة التوسع الحضري من أجل القضاء على الجوع وسوء التغذية والنهوض بجدول أعمال عام ٢٠٣٠. ويؤدي تسارع وتيرة التحضر السريع، ولاسيما في البلدان النامية، إلى إعادة تشكيل مشهد الأمن الغذائي والتغذية في المناطق الريفية والمناطق الحضرية على حد سواء. ويقطن ما يتجاوز نصف سكان العالم في الوقت الراهن في مُدن وبلدات، ومن المتوقع، بحلول عام ٢٠٥٠، أن يقطن ٦٦ في المائة من سكان العالم في مناطق حضرية، مع تمركز هذه الزيادة في منطقة "شرق وجنوب آسيا" وفي "أفريقيا" (يرجى الاطلاع على الشكل رقم ١). ومن المتوقع أن يتسبب التوسع الحضري والنمو السكاني في تصاعد الضغوط التي تتعرض لها المنظومة الغذائية العالمية، بينما يبرز الانتاج الزراعي تحت وطأة الإجهاد جراء التدهور البيئي، والتغير المناخي، والأحوال الطقسية الحادة. وعلى غرار تسارع وتيرة التوسع الحضري في بعض البلدان النامية، تتفاقم ظاهرة العبء الثلاثي الناجم عن سوء التغذية (triple burden of malnutrition): أي تزامن الجوع ونقص التغذية وفرط التغذية في السمنة والبدانة. وثمة أنباء طيبة تبعث على التفاؤل والتي تُفيد بحرص العالم على إبداء الاهتمام تجاه هذه القضايا. واحتلت قضية التوسع الحضري موضع متقدم في جدول أعمال سياسات التنمية العالمية (global development policy agenda) في عام ٢٠١٦: حيث اعتمدت العديد من البلدان، بواقع ١٦٧ بلداً، "جدول الأعمال الحضري الجديد" (New Urban Agenda) خلال انعقاد مؤتمر الموئل الثالث (Habitat III summit)، والذي يعد بمثابة جدول أعمال يحدد معيار التنمية الحضرية المُستدامة (standard for sustainable urban development).

الشكل الأول (١) نمو الفئات السكانية الحضرية في البلدان الرئيسية

المصدر: "منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة"، "قاعدة البيانات الإحصائية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة" (2016). (www.fao.org/faostat)

المسار نحو الأمام

يقدم "تقرير السياسات الغذائية العالمية لعام ٢٠١٧" (Global Food Policy Report 2017) نظرة عامة حول المعارف التي تتوفر لدينا بشأن قضايا التوسع الحضري والأمن الغذائي والتغذية، فضلاً عن بعض من أبرز الاحتياجات الملحة المتعلقة بمجال البحوث والبيانات. وبالإضافة إلى ما تقدم، يرصد التقرير اتجاهات وأبعاد على مستوى السياسات الهادفة إلى تدعيم الروابط بين الريف والحضر. ومن الضروري أن يتم تلبية احتياجات الصفوف المتنامية من سكان الحضر، وتحسين سُبل معيشة أصحاب الحيازات الصغيرة بما يكفل تحقيق الأمن الغذائي وتعزيز التغذية السليمة على المستوى العالمي وما يضمن إحراز تقدم للأمام في تحقيق جدول أعمال التنمية المُستدامة الجديد.

جهة أخرى. ويمكن أن تُسهم الروابط القوية القائمة بين المنتجين الزراعيين، ولاسيما أصحاب الحيازات الصغيرة من جهة، والمستهلكين في المناطق الحضرية من جهة أخرى في تحفيز التنمية الاقتصادية وتحسين مستوى الأمن الغذائي ودعم التغذية السليمة لصالح المناطق الريفية والحضرية على حد سواء. وتوفر المدن الفرص التي تكفل تعزيز الروابط الفعالة بين المنتجين في المناطق الريفية ممن يسعهم تزويد المناطق الحضرية بالأطعمة المُغذية، إلى جانب الاستفادة من الأسواق الحضرية واسعة النطاق. وفي المقابل، يستثمر هؤلاء المنتجين في توفير فرص اقتصادية زراعية وغير زراعية في المناطق الريفية. ويجوز تعزيز الروابط عبر متوالية الريف والحضر (سلسلة الريف والحضر) (rural-urban continuum) (يُرجى الاطلاع على الشكل رقم ٢) - عن طريق ... (١) تحسين التنسيق على مستوى السياسات عبر مجالات الاختصاص، (٢) تدعيم سلاسل القيمة، (٣) تعزيز وضع المُدن الصغيرة ومتوسطة الحجم، (٤) تخصيص استثمارات فعالة في قطاعات البنية التحتية والصحة والتعليم، (٥) تعزيز سُبل الحماية الاجتماعية.

وفي العديد من البلدان النامية، تشهد هذه الروابط الحيوية التطور بالفعل. وتؤثر "ثورة هادئة" (quiet revolution) على سلاسل قيمة المواد الغذائية الأساسية. ويتجلى تنامي استخدام المدخلات الحديثة (modern inputs)، وتزايد توظيف تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، واتساع نطاق الحلقات الوسطى في سلسلة القيمة في عملية التحول المُشار إليها. على سبيل المثال، يميل المزارعون إلى تبني تكنولوجيات جديدة، بما في ذلك على سبيل المثال أصناف البذور المُحسنة، في حالة انخفاض تكاليف النقل إلى الأسواق الحضرية الرئيسية. وتُعد المدن بمثابة قاطرة للنمو تُسهم في دعم التنمية الريفية وفي تلبية الاحتياجات بالمناطق الحضرية.

على الرغم من انتشار ظاهرة التوسع الحضري في جميع المناطق تقريباً، تشهد منطقة "أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى" (Africa south of the Sahara) تغييرات سريعة بمعدلات تفوق غيرها من المناطق. وفي إطار هذه المنطقة، تعتمد فئات سكانية كبيرة تعاني من الفقر وتقتن في مناطق حضرية بشكل رئيسي على الأسواق غير الرسمية من أجل الحصول على أطعمة مُغذية ومعدلة الأسعار وفي متناول اليد. وعلى الرغم من ذلك، يتعارض وضع الباعة في الأسواق غير الرسمية مع التدخلات الحكومية التي ينصب تركيزها على ممارسات الرقابة والتنظيم والقضاء الضروس في كثير من الأحيان على الاقتصاد الغذائي غير الرسمي. وقد تتطلب شئون حوكمة هذا القطاع الحيوي، استقدام ابتكارات متميزة على الأُسدة المؤسسية والإدارية والسياسية بما يكفل تحقيق الأمن الغذائي وسلامة الأغذية في المنطقة.

الشكل الثاني (٢): المواد الغذائية الواردة من مزارع صغيرة إلى مُدن كبيرة

أنشطة سلسلة القيمة والجهات الفاعلة

متوالية الريف والحضر (سلسلة الريف والحضر)

تدفقات قطاع الغذاء

المصدر: مقتبس من ...

(ج. فون براون، "الروابط بين الريف والحضر لتعزيز النمو وفرص العمل والحد من الفقر"، وتم تقديم هذه المقالة في "المؤتمر الدولي الخامس حول الاقتصاد الإثيوبي"، "جمعية الاقتصاد الإثيوبي"، "أديس أبابا"، في الفترة من ٧ إلى ٩ يونيو / حزيران عام ٢٠٠٧).

المزيد من المعلومات بشأن تقرير عام ٢٠١٧

يطرح تقرير "السياسات الغذائية العالمية لعام ٢٠١٧" (Global Food Policy Report 2017) وجهة نظر التي تتناول القضايا والتطورات والقرارات ذات الصلة بالسياسات الغذائية لعام ٢٠١٦، كما يُسلط الضوء على التحديات الراهنة والفرص المتاحة بالنسبة لعام ٢٠١٧. كما يُلقي تقرير هذا العام نظرة فاحصة على كيفية تأثير ظاهرة التوسع الحضري على مجالي الأمن الغذائي والتغذية، وكيفية مساهمة السياسات الغذائية في تعزيز الروابط الريفية والحضرية بما يعود بالنفع على المجتمعات الريفية والحضرية على حد سواء.

السياسات الغذائية في عام ٢٠١٦ - ٢٠١٧: الأمن الغذائي والتغذية في عالم آخذ في التحضر
"شينغن فان"

أصحاب الحيازات الصغيرة والتوسع الحضري: تعزيز الروابط بين المناطق الريفية والحضرية من أجل القضاء على الجوع وسوء التغذية
"خوسيه غرازيانو دا سيلفا" و"شينغن فان"

الأمن الغذائي والتغذية: المدن المتنامية والتحديات الجديدة
"ماري راول" و"جيمس غاريت" و"سيفان يوسف"

تغير النظم الغذائية: التحضر وتحول نُظم التغذية
"كورينا هوكس" و"جودي هاريس" و"ستيوارت جيليسي"

سلاسل القيمة الزراعية: كيف مساهمة المدن في تشكيل النظم الغذائية
"بارت مينتي" و"توماس رياردون" و"كيفن تشن"

الحوكمة: الأسواق الغذائية غير الرسمية في مدن أفريقيا
"دانيال ريسنيك"

التطورات الإقليمية

مؤشرات السياسات الغذائية: تتبع التغيير

بالإضافة إلى ما سبق، يوفر "تقرير السياسات الغذائية العالمية لعام ٢٠١٧" (Global Food Policy Report 2017) بيانات تدعم العديد من مؤشرات السياسات الغذائية الرئيسية، بما في ذلك بيانات قائمة على المستوى القطري في شأن قضايا الجوع، والإنفاق الزراعي، والاستثمارات والقدرات ذات الصلة بالبحوث الزراعية، والتقديرات المتعلقة بمعدلات الانتاج والاستهلاك الزراعي في المستقبل. وعلاوة على جداول البيانات والرسومات الإيضاحية البصرية (المرفقات)، بالإضافة إلى جدول زمني يعكس الفعاليات المتعلقة بالسياسات الغذائية في عام ٢٠١٦، يتضمن التقرير النتائج التي ترتبت عن استطلاع الرأي العالمي بشأن ظاهرة التوسع الحضري (global opinion poll on urbanization) والوضع الراهن للسياسات الغذائية.

يمكن الاطلاع على النص الكامل لتقرير هذا العام، بما في ذلك المؤشرات المقترنة بعروض تفاعلية للبيانات، وذلك على الموقع الإلكتروني التالي (gfpr.ifpri.info)

يستند هذا الإصدار على تقرير استعراض الأقران (peer-reviewed report)، "تقرير السياسات الغذائية العالمية لعام ٢٠١٧" (Global Food Policy Report 2017)، الصادر عن "المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية" (International Food Policy Research Institute).

المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية

عالم يخلو من الجوع وسوء التغذية

1201 Eye Street NW | Washington, DC 20005 | رقم الهاتف: +١ ٢٠٢ ٨٧٢-٥٦٠٠ | رقم الفاكس: +١ ٢٠٢ ٤٦٧-٥٦٠٦ | البريد الإلكتروني: ifpri@cgiar.org | الموقع الإلكتروني: www.ifpri.org

حقوق النشر © International Food Policy Research Institute التصريح بالاستخدام بموجب الترخيص الدولي للمشاع الإبداعي (٤.٠) (رخصة المشاع الإبداعي (٤.٠))

DOI: <https://doi.org/10.2499/9780896292642>